ITALIAN AGENCY FOR DEVELOPMENT COOPERATION

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

AOO

العنف ضد النساء والفتيات

واقع ومؤشرات العنف ضد النساء والفتيات في اقليم كوردستان من رؤية الحقوقيين

إعتراف

أعداد فريق بحثي من: منظمة قبوا لـلاخر AOO

أشراف: خضر دلموي

التصميم والاخراج النفي: Am-Studio

مراجعة : جاد الحلبي

اربيل ٢٠٢٣

* التقرير ضمن مشروع: تعزيز قدرة الحكومة على تقديم خدمات فعالة لمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في اقليم كوردستان - العراق

* الافكار الواردة في هذا التقرير لاتمثل بالضرورة توجهات منظمة قبول الاخر او الجهة المانحة

المحتويات

مقدمة ٤

منهجية التقرير ٤

هيكلية التقرير ٥

أولا: تقييم واقع العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان ٥

ثانيا: مؤشرات وصور العنف ضد النساء ٥

ثالثا: تقييم العنف ضد النساء في المحافظة والاختلاف بين المحافظات ٧

رابعا: أسباب ودوافع ممارسة العنف ضد النساء ٨

خامسا: سبل الحد من العنف ضد النساء في إقليم كوردستان ٩

سادسا: التحديات التي تواجه مؤسسات مكافحة العنف ضد المرأة ١٠

سابعا: التشريعات التي تحتاج إلى تطوير لتأمين المزيد من الحماية للنساء ضد العنف ١١

ثامنا: التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين الحماية والعلاج والتأهيل والاندماج للنساء المعرضات للعنف ١٢

تاسعا: الإجراءات والآليات التنسيقية الموصى بها للتوعية بمخاطر العنف ضد النساء والحد منه ١٤

عاشرا: تقييم آليات إحالة المعرضات للعنف إلى الجهات ذات العلاقة وكيفية تطويرها ١٥

حادي عشر: تقييم نوعية وجودة الخدمات المقدمة للنساء المعرضات للعنف وكيفية تطويرها ١٦

ثاني عشر: التوصيات ١٧

مقدمة

تعد جرائم العنف ضد المرأة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم، حيث تشكل تهديدا جسيمًا لحقوق وكرامة النساء وتنذر بانعكاسات وخيمة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والصحي للمجتمعات، إذ تؤدي إلى تقويض الاستقرار وتعكير صورة المجتمع ككل. واستجابة للآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة، اتخذت المجتمعات تدابير ردية شملت إصدار تشريعات تجرم الأفعال المتصلة بالعنف ضد المرأة، وتشدد العقوبات على مرتكبيها. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات وقائية تتضمن إطلاق حملات توعية وتثقيف تهدف إلى تطوير وعي اجتماعي وثقافي يدرك خطورة هذا النوع من العنف، ويعزز التحول الإيجابي نحو تحقيق المساواة واحترام حقوق المرأة. وبدوره، اتخذ إقليم كوردستان العديد من التدابير الهادفة إلى مكافحة العنف ضد المرأة والحد منها، ومن بين هذه التدابير إصدار العديد من التشريعات التي تصب في سياق مكافحة هذه الظاهرة. ففي سنة ٢٠٠٤، اصدر برلمان الإقليم القانون رقم (٤٣) الذي يقضي بوقف العمل بالمادة (١٤٤) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق الزوجة. وفي سنة ٢٠١١، اصدر الإقليم تشريعا منفصلا، فريدا من نوعه في العراق، هو القانون رقم (٨) قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان - العراق الذي يتضمن تعريفه للعنف الأسري ليس أعمال العنف الجسدي فحسب، بل تزويج القاصرات أيضا. وفضلا عن ذلك، اصدر الإقليم في سنة ٢٠١٥ قانونا أخر يوقف العمل بالمادة (٤٠٩) من قانون العقوبات العراقي التي تجعل من قتل الزوج للزوجة في حال تلبسها بالزنا «ظرفا مخففا» للعقوبة. ناهيك عن إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، ومن بين هذه التعديلات فرض عقوبات على من يرغم أنثى على الزواج دون رضاها.

وعلى الرغم من الجهود والتدابير التي اتخذها الإقليم، إلا أن الإحصائيات التي تُنشر بين الفينة والأخرى حول حوادث وأعمال العنف الموجهة ضد المرأة في الإقليم ما تزال تشكل مصدرا لقلق متنام بشأن كفاح الإقليم في التصدي لهذه الظاهرة وفي الحد من عواملها وأسبابها. في أذار ٢٠٢٣، أعلنت حكومة إقليم كوردستان إحصائيات المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة التابعة لوزارة الداخلية لسنة ٢٠٢٢، وتظهر هذه الإحصائيات تسجيل ١٥ ألفاً و٨٩٧ حالة عنف في المحافظات والإدارات المستقلة خلال تلك السنة. وتوزعت الحالات المسجلة على المحافظات والإدارات المستقلة على النحو الآتي: تسجيل ٤,٠٦٧ حالة في أربيل، وفي دهوك ٤,٣٤٨ حالة، وفي السليمانية ٥,٤١١ حالة، فضلاً عن ١,٠٨٢ حالة في كرميان و٦٢٤ في رابرين و٣٦٥ حالة في سوران[١]. وعلى الرغم من ان الأرقام المعلنة تكشف عن تراجع في عدد حالات العنف المسجلة، مقارنة بالحالات المسجلة في سنة ٢٠٢١ والتي وصلت إلى ما يقارب ٢٢,٠٠٠ حالة، إلا ان الرقم المسجل لسنة ٢٠٢٢ لا يزال يبعث على القلق ويؤشر لوجود عقبات وتحديات تواجه عملية مكافحة العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان.

منهجية التقرير

من اجل فهم الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه لظاهرة العنف المرتكب ضد المرأة في إقليم كوردستان، والوقوف على أبرز الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ممارسة هذا العنف، وتشخيص اهم التحديات التي تواجه جهود مكافحته، وتحديد العقبات التي تعرقل تنفيذ القوانين وتقديم الخدمات ذات الصلة، يستخدم هذا التقرير نهجا نوعيا يهدف إلى فهم السياق الثقافي والاجتماعي والقانوني الذي يشكل خلفية هذا العنف ويسهم في تفسيره ومكافحته. يتضمن النهج، في المقام الأول، اجراء مقابلات مع مختصين بتطبيق وتنفيذ تشريعات مكافحة العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان، مثل القضاة ونواب الادعاء العام والمحامين وأعضاء لجان المصالحة في قضايا العنف ضد المرأة. ولهذا الغرض، تم تطوير ١١ سؤالا معياريا تعالج ثلاثة جوانب رئيسية، هي: تقييم الوضع الحالي للعنف لأعمال العنف الموجه ضد النساء وتحليله، أسباب ودوافع العنف، والتحديات التي تواجه المؤسسات العاملة في مجال مكافحة هذا العنف وما يوصى به من تدابير للتغلب على هذه التحديات. تم أجراء ٢٥ مقابلة مع قضاة الادعاء العام وقضاة التحقيق وقضاة الاحوال الشخصية وقضاة العنف الاسري ومستشارين حقوقيين واعضاء لجنة المصالحة في اربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة والاستفادة من تعليقات القضاة المشاركين في الجلسات التي رافقت فترة اعداد التقرير ضمن المشروع .

ياتي تنفيذ هذا التقرير ضمن مشروع ((تعزيز قدرة الحكومة على تقديم خدمات فعالة لمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في اقليم كوردستان – العراق)) الذي نفذته منظمة قبول الاخر AOO وبدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة – UN WOMEN الذي تضمن عقد جلسات تشاورية وتفاعلية مع ممثلي الادعاء العام وقضاة وحقوقيين وقضاة تحقيق وقضاة العنف الاسري في محافظات اقليم كوردستان وعقدت بالتنسيق بين هيئة الادعاء العام ومكتب الاستجابة للتقارير الدولية وبمديرية التعايش في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية .

١ https://:shorturl.at/EHR6v

هيكلية التقرير

يتألف التقرير من ١٢ جزءا وكل جزء يعرض منظور الأشخاص الذين تم مقابلتهم. يتناول الجزء الأول واقع العنف ضد النساء في إقليم كوردستان، ويتطرق الجزء الثاني لأبرز مؤشرات العنف ضد النساء وصوره بحسب تجارب الأشخاص الذين تم مقابلتهم، ويعرض الجزء الثالث لواقع العنف ضد النساء في محافظات الإقليم. ويقدم الجزء الرابع عرضا لاهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد النساء. وفي الجزأين الخامس والسادس، يتم استكشاف التحديات التي تواجه المؤسسات العاملة على تنفيذ برامج مواجهة العنف ضد المرأة، وكيفية الحد من صور العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان أو تقليلها. أما الجزء السابع فيتناول التشريعات والقوانين التي تحتاج إلى تطوير بغية تأمين المزيد من الحماية للنساء ضد العنف. بينما يقدم الجزء الثامن عددا من التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين حصول النساء المعرضات للعنف على المزيد من الحماية والعلاج والتأهيل والاندماج. ويتطرق الجزء التاسع إلى ما يوصى به من إجراءات وآليات تنسيقية للتوعية بمخاطر العنف ضد النساء والحد منه. ويعرض الجزء العاشر تقيم أصحاب المصلحة لآليات إحالة المعرضات للعنف إلى الجهات ذات العلاقة، وكيفية تطوير هذه الآليات. ويجري تقييم وتطوير نوعية/جودة الخدمات التي تقدمها الجهات ذات العلاقة للنساء المعرضات للعنف في الجزء الحادي عشر. أما الجزء الثاني عشر والأخير فإنه يعرض عدداً من التوصيات التي اقترحها أصحاب المصلحة.

أولا: تقييم واقع العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان

بصورة عامة، يبدو أن واقع العنف في إقليم كوردستان قد شهد تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الأخيرة[٢]، وهو ما يظهر من تراجع بعض الإحصاءات والأرقام السنوية. وعلى الرغم من أن حالات العنف ضد المرأة التي سجلت في محافظات إقليم كوردستان هي أقل بكثير مقارنة بالمناطق الأخرى في العراق، إلا أنها لا تزال تشكل قضية هامة تحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص بها[٣]. ويعزى التحسن في العف ضد المرأة في الإقليم إلى عوامل عدة. فطبقا لاحد الآراء، «يُعزى التراجع في ارتكاب العنف ضد النساء إلى ارتفاع نسبة الوعي بين الشباب وإقبالهم على التعليم العالي، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأمية وتزايد وعي النساء بحقوقهن. ويسهم أيضا دور المنظمات النسوية في توعية المجتمع وتحفيز التغيير»[٤].

وبحسب عضو في لجنة المصالحة و الإصلاح الاجتماعي بمديرية مكافحة العنف ضد المرأة في دهوك « بشكل عام، يبدو أن واقع العنف ضد المرأة قد شهد تحسنا ملموسا مقارنة ببقية الأعوام، ويعود الفضل في ذلك إلى الحملات الإعلامية وجهود المنظمات غير الحكومية ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة. كما أن تزايد معرفة المرأة بحقوقها قد لعب دورا هاما في تحسين الصورة العامة للموقف. ولا يجب إغفال جهود الحكومة والمؤسسات الحكومية الداعمة للعمل على حماية المرأة وضمان حقوقها. وادى تضافر جهود جميع هذه الجهات إلى تحسن الصورة وجعل الواقع أفضل»[٥].

وعن إمكانية تقليص الأرقام الحالية لحالات العنف ضد المرأة، أكد مستشار قانوني في مجلس قضاء الإقليم على أن الإقليم لا يزال يشهد حالات العنف ضد المرأة في المناطق الريفية حيث يسود الطابع العشائري، وكذلك في المدن الرئيسية وذلك بسبب الظروف المالية والاقتصادية الصعبة[٦]. إن الارتباط بين العنف ضد المرأة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هو ارتباط شدد عليه معظم الذين أجريت مقابلات معهم. وعليه، اذا كان واقع العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان ن قد شهد بعض التحسن مع مرور الوقت بزيادة وعي المجتمع وتدخل المنظمات والمؤسسات المعنية، لكن لا تزال هناك تحديات تجعل من الصعب الحد من الظاهرة كليا، يأتي العامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مقدمة هذه التحديات.

لكن في جانب اخر اشارت بعض الاجابات والتعليقات بأن العنف مستمر وان الاحصاءات تشير الى زيادة اعداد الطلاق – تشير احصاءات اربيل لعام ٢٠٢١ انه تم تسجيل (١١٦٠٠) عقد زواج في محكمة الاحوال الشخصية في المقابل تم تسجيل (١٠٥٠٠) دعوى طلاق في المحاكم [٧] -- ويبدو ان هناك مشكلة في الوصول الى الاحصاءات الدقيقة و الدورية وأن ما ينشر في وسائل الاعلام ليست الحصيلة النهائية .

ثانيا: مؤشرات وصور العنف ضد النساء

ترمز مؤشرات العنف ضد المرأة إلى العلامات والدلائل التي تشير إلى وجود أشكال مختلفة من العنف الذي تتعرض له النساء. وتتنوع هذه المؤشرات وتشمل السلوكيات والأفعال والظواهر التي تدل على العنف بشكل واضح، سواء كان ذلك عنفاً جسديا أو نفسيا أو جنسيا أو اقتصاديا، إضافة إلى أشكال أخرى من الإساءة والتمييز التي يمكن أن تترك آثارا سلبية على النساء. و من وجهة نظر البعض، تعد بعض الظواهر الاجتماعية من قبيل التفكك الأسري وارتفاع معدلات حالات الطلاق، من بين المؤشرات التي تشير إلى ارتكاب العنف ضد النساء. إن

٢ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٣ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٤ مقابلة رقم (١٧)، تموز ٢٠٢٣.
٥ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٦ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٧ مقابلة رقم (٢٠) أب ٢٠٢٣

مراقبة هذه المؤشرات وفهمها بشكل دقيق يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة للحد من العنف ضد المرأة والعمل نحو تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي إقليم كوردستان، هناك العديد من مؤشرات وصور العنف ضد المرأة، تتنوع وتتباين من محافظة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. وبتحليل ردود أصحاب المصلحة الذين أجريت مقابلات معهم، تعد المؤشرات والأشكال التالية من ابرز مؤشرات وأشكال العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان:

1. العنف الجسدي:

أحد أكثر مؤشرات العنف ضد المرأة في الإقليم وضوحا هو العنف الجسدي، والذي يشمل أعمال الاعتداء والضرب والقسوة والتعنيف. ويؤدي العنف الجسدي إلى إصابات خطيرة ويترك ندوبا دائمة لدى النساء[٨]. واستخدام العنف الجسدي ضد المرأة قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة داخل الأسرة الصغيرة وامتدادها إلى العائلة الأكبر لكل من الزوج والزوجة، وفي بعض الأحيان قد تصل هذه المشكلات حتى إلى نطاق العشيرة وبالتحديد في المناطق التي يسود فيها الطابع العشائري، كما هو الحال في قضاء خبات في محافظة أربيل[٩]. وطبقا لاحد القضاة الذين تم مقابلتهم، «٩٠ في المائة من العنف المسجل هو عنف جسدي يرتكبه الرجال (الأزواج) ضد النساء، بينما يرتكب ١٠ في المائة من العنف من قبل الإخوة أو الأقارب الذكور ضد النساء»[١٠].

2. العنف الجنسي:

يمثل العنف الجنسي مؤشرا آخر من مؤشرات الإساءة التي تواجهها النساء، ويتضمن الاعتداء الجنسي والتحرش والاغتصاب. ويسبب العنف الجنسي الأذى الجسدي والعاطفي والنفسي العميق. وغالبا ما تكون جذور العنف الجنسي في ثقافة الاستحقاق والتشكيل، حيث ينظر إلى النساء على أنهن أهداف لرغبة الذكور بدلا من كونهن أفرادا مستقلين يستحقون الاحترام[١١]. وبحسب احد المدعين العامين، «تتعلق مؤشرات العنف بنوعية التعامل في المجتمعات، سواء كان ذلك داخل محيط العائلة أو خارجه. ففي خارج محيط العائلة، يوجد عنف في مجال العمل حيث يتم استغلال المرأة. ويُلاحظ أن غالبية مؤشرات العنف التي ترد إلى المحاكم تتصل بالعمل، حيث يتم استغلال المرأة ماديا أو تضطُر إلى العمل في أماكن مشبوهة. أما داخل الأسرة، فهناك مسائل تتعلق بالعادات والتقاليد. وفي اعتقادي، إذا بقيت المرأة داخل البيت، فإن مشاكلها أقل، أي أن المرأة العاملة تكون أكثر عُرضة للعنف مقارنة بالمرأة غير العاملة»[١٢].

3. العنف اللفظي والتهديد:

يعد العنف اللفظي والتهديد من مؤشرات العنف ضد المرأة. على الرغم من أن العنف اللفظي والتهديد لا يتضمنان إصابة جسدية، إلا أنهما يمثلان شكلا من أشكال العنف النفسي والعاطفي، ويمكن أن يكونا أكثر خطورة بالنسبة للضحية. ويشمل العنف اللفظي استخدام الكلمات أو العبارات المهينة والمهينة والتجريحية ضد المرأة، وقد يتضمن السب والشتم والتهديد بالعنف الجسدي. هذا النوع من العنف يمكن أن يتسبب في أذى نفسي وعدم الثقة بالنفس والشعور بالخوف والاستسلام للضغط النفسي. ولا يقل التهديد خطورة عن العنف اللفظي، فهو يُخيف الضحية ويُشعرها بعدم الأمان والقلق حيال سلامتها وسلامة أفراد عائلتها. وفي إقليم كوردستان، من ابرز مؤشرات العنف ضد النساء، إضافة إلى العنف الجسدي، السب والقذف والتهديد، يدل على ذلك كثرة الدعاوى المقامة أمام محاكم الإقليم والتي تتصل بقضايا العنف اللفظي والتهديد[١٣]. ومن وجهة نظر البعض، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي على نحو ملحوظ لارتكاب العنف اللفظي والتهديد ضد النساء «فعلى الرغم من المؤشرات التي تشير إلى حصول تحسن في تمتع النساء بحقوقهن، وانخفاض العنف ضدهن، إلا أن من أبرز مؤشرات العنف ضد النساء التحرش اللفظي وبخاصة عن طريق التواصل الاجتماعي التي تستخدم بشكل سلبي ضد النساء[١٤].

4. المشاكل الأسرية وعواقبها:

لا يشكل ارتفاع معدلات الطلاق بالضرورة مؤشراً مباشراً للعنف ضد النساء، والغالب أن عوامل مختلفة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع، مثل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتحولات الثقافية، وتطوير قوانين الطلاق وحقوق المرأة، وتغير التوجهات الزوجية والعائلية. وقد يكون العنف المرتكب ضد النساء هو سببا من بين عدة أسباب تؤدي إلى اتخاذ قرار إنهاء الزواج، ولكن لا يمكن اعتبار ارتفاع معدلات الطلاق بشكل عام مؤشرا مباشرا للعنف ضد النساء.

---

٨ مقابلة رقم (٢)، تموز ٢٠٢٣.
٩ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
١٠ مقابلة رقم (١١)، تموز ٢٠٢٣.
١١ مقابلة رقم (٢)، تموز ٢٠٢٣.
١٢ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
١٣ مقابلة رقم (١٢)، تموز ٢٠٢٣.
١٤ مقابلة رقم (١٧)، تموز ٢٠٢٣.

5. المؤشرات التي تخص وسائل التواصل الاجتماعي – السوشيال ميديا :

أشار غالبية الذين استطلعت ارائهم وشاركوا في المقابلات ان مؤشرات العنف الناتجة عن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ، وما ينشر من صور وتشهير وإساءة ضد النساء وخاصة النساء الناشطات في مجال حقوق المرأة له تبعات كثيرة ، وفي الكثير من الاحيان ، يكون سببا لارتكاب أعمال عنف ضد الفتيات والنساء .

مع ذلك، حرص معظم أصحاب المصلحة على ذكر الطلاق والمشاكل الأسرية المختلفة بوصفها من مؤشرات العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان. فطبقا لاحد الآراء، «على الرغم ومن وجود إحصائيات رسيمة وتسجيل شكاوى عن حالات العنف، لا يزال هناك الكثير من الحالات التي لا يتم تسجيلها ولا تصل إلى الدوائر المعنية أو المنظمات، لكن ما هو واضح هو نسبة حالات الطلاق التي تزداد يوما بعد يوم، مما يؤشر لارتكاب العنف ضد المرأة»[١٥]. وبحسب احد الخبراء، «إن ارتفاع عدد الدعاوى ذات الصلة بتطبيق قانون مناهضة العنف الأسري، والتي يرفع معظمها من قبل النساء، مؤشر بارز للعنف المرتكب ضد المرأة، فكلما ازدادت دعاوى وحالات الطلاق كلما كان ذلك دليلا ومؤشرا سلبيا على زيادة العنف ضد المرأة»[١٦]. وبالمثل، يشكل تزايد المشاكل الزوجية وسرعة حدوث الطلاق مؤشرا بارزا في هذا الصدد[١٧]. ولا يقتصر هذا المؤشر، من وجهة نظر البعض، على دعاوى الطلاق، بل يضم هذا المؤشر عددا متنوعا من الدعاوى التي تتصل بالمشاكل الأسرية من قبيل الخيانة الزوجية، وهجر الزوجة/الزوج، هروب الفتيات من المنزل ولجوئهن إلى مراكز الإيواء[١٨]، وعدم قيام الرجال بواجباتهم تجاه الزوجة وأفراد الأسرة[١٩]. مع ذلك، يجب عدم اعتبار هذا المؤشر بوصفه مؤشرا حقيقا للعنف، فبالإضافة إلى كونه لا يعد مؤشرا مباشرا، يجب ملاحظة ان الدعاوى التي تقام أمام محاكم الإقليم، وبخاصة في محافظة أربيل، لا تخص النساء من مواطني الإقليم فحسب، بل تتعلق نسبة معتبرة من الدعاوى بنساء من مناطق أخرى من العراق مثل بغداد والموصل وكركوك سكنوا إقليم كوردستان بسبب ظروف دفعتهم إلى ذلك أو لجأوا إلى الإقليم هربا من العنف القائم على النوع الاجتماعي»[٢٠].

ثالثا: تقييم العنف ضد النساء في المحافظة والاختلاف بين المحافظات

تظهر البيانات الواردة اختلافا في واقع العنف ضد النساء بين محافظات الإقليم والمحافظات العراقية الأخرى، وذلك بسبب عوامل مختلفة مثل العادات والتقاليد والثقافة والتوعية بقضايا المرأة وتطبيق قانون مناهضة العنف الأسري في الإقليم دون بقية المحافظات، وتمتع المرأة في الإقليم بقدر اكبر من الحقوق وحريتها في العمل والتجوال واختيار الملابس وغير ذلك[٢١]. ومع ذلك، لا يبدو ان وضع العنف ضد النساء في كل محافظة من محافظات الإقليم يبدو مماثلا تماما للوضع في المحافظات الأخرى، وذلك لأسباب معينة منها، عدم دقة الإحصائيات واستخدام الوسائل التقليدية في حل النزاعات، إضافة إلى الفروقات الثقافية والاجتماعية من محافظة إلى أخرى.

ثمة عدم يقين بشأن دقة وشمولية ما ينشر من أرقام وإحصائيات عن العنف ضد النساء في الإقليم. فطبقا لاحد قضاة التحقيق، «على الرغم من أن الإحصائيات غير دقيقة ومتفرقة، لكن وفقا لتجربتي تعد قضايا العنف الأسري محدودة في محافظة حلبجة. وربما لا يكون السبب هو قلة ارتكاب العنف ضد المرأة، بل يكمن السبب في الواقع الاجتماعي في المناطق. ففي بعض المناطق، تحول القيود الاجتماعية دون المرأة بالتبليغ عن حالات العنف التي تواجهها من أسرتها. لذا، من الضروري التعامل مع الإحصائيات بحذر وأخذ الظروف المحيطة والعوامل الاجتماعية والثقافية في اعتبارنا عند توثيق الحالات وتقديم تقارير عنها»[٢٢]. وبالمثل، أكد احد الخبراء على أن وجود إحصائيات اقل أرقاما للعنف ضد المرأة في بعض المناطق مثل حلبجة مقارنة بالأماكن الأخرى، لا يعني ذلك أن مستوى العنف في هذه المنطقة أقل من المناطق الأخرى. بل أن الكيفية التي يتم بها تطبيق القوانين تختلف من مدينة إلى أخرى وتتأثر بالبيئة والثقافة والعادات السائدة في كل مدينة. ففي السليمانية، يقدم عدد اكبر من الشكاوى بسبب عدد سكانها الأكبر وتزايد وعي الناس بتطبيق القانون. وبالمقابل، قد يتم تقديم عدد أقل من الشكاوى في مدن أخرى بسبب عوامل مختلفة[٢٣]. من بين هذه العوامل، التدخل العشائري في الخلافات، ففي محافظة أربيل، يتم تسوية العديد من حالات الخلافات الزوجية باستخدام الوسائل التقليدية لحل النزاعات من خلال التوصل إلى تسوية وتفاهم بين الأفراد داخل العشيرة، وبالتالي لا يتم تقديم حالات العنف المرتبطة بهذه الخلافات إلى المحاكم. ولا يتم تسجيلها رسميا في المحاكم، مما يمنع من تقديم الدعم والحماية اللازمة للنساء المعرضات للعنف[٢٤].

لهذا لا يمكن التعويل على إحصائيات العنف ضد المرأة التي لا تبدو دقيقة، وفي الغالب تنشر لإبراز نشاط المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. ويبدو أن محافظة السليمانية تشهد معدلات أقل من العنف مقارنة بمحافظتي دهوك وأربيل. وحتى في

١٥ مقابلة رقم (٩)، تموز ٢٠٢٣.
١٦ مقابلة رقم (3)؟ ؟؟؟؟ 2023.
١٧ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
١٨ مقابلة رقم (٦)، تموز ٢٠٢٣.
١٩ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٢٠ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٢١ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٢٢ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٢٣ مقابلة رقم (٩)، تموز ٢٠٢٣.
٢٤ مقابلة رقم (١٢)، تموز ٢٠٢٣.

العاصمة أربيل، يلاحظ انخفاض مستوى العنف مقارنة بالمناطق الريفية فيها مثل خبات وغيرها[٢٥]. وفي محافظة دهوك، تحسن الوضع بفضل قدرة النساء على تقديم الشكاوى والوصول إلى المحاكم وطلب المساعدة ، وبفضل تراجع معدلات الأمية التي أسهمت كثيرا في عملية تمكين المرأة .

ما يمكن الوصول أليه هو أن الردود تقدم تقييما مشابها لواقع العنف في محافظات الإقليم، ومعظمها تؤكد على عدم دقة إحصائيات العنف ضد المرأة وان الفروقات في مستويات العنف من محافظة إلى أخرى، بل وفي داخل المحافظة نفسها، تعزى إلى العادات والثقافات والظروف الاجتماعية السائدة في كل منطقة.

رابعا: أسباب ودوافع ممارسة العنف ضد النساء

العنف ضد النساء ظاهرة اجتماعية معقدة تتأثر بعدة عوامل وتتفاوت تجلياتها باختلاف الثقافات والمجتمعات. بتحليل الردود المقدمة حول ابرز الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد النساء، يمكن تصنيف الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد النساء إلى مجموعات رئيسية تشمل:

١. ضعف ثقافة المجتمع وعدم احترام النساء:

في كثير من الأحيان يكون عدم فهم الواحد للآخر وضعف ثقافة المجتمع حول كيفية معاملة المرأة وعدم احترام آرائها[٢٦]، وعدم وجود تصور للمكانة التي يجب ان تحتلها المرأة ضمن منظومة المجتمع[٢٧]، عاملا رئيسيا لارتكاب العنف ضد المرأة.

٢. التربية التقليدية والثقافة الذكورية:

تتضمن أسباب وعوامل العنف ضد المرأة التربية الذكورية التي لا تزال مهيمنة في المجتمع الذي لا يزال متسيدا بالسلطة الذكورية وفرضها في البيت وخارجه، وقلة الوعي وتفاوت الثقافة بين الزوجين مما يؤدي إلى محدودية أو انعدام التفاهم والانسجام بينهما[٢٨]. وفي مجتمع كمجتمع إقليم كوردستان، لا يزال العديد من الرجال يفتخرون بممارسة العنف ضد المرأة ويعتبرونه امتيازا لهم[٢٩]. ويشكل خشية الرجال وتخوفهم الشديد من تغير العادات وكيفية التعامل بين الرجل والمرأة وأنماط السلوك الجديدة للزوجات والأولاد، سببا لارتكاب العنف لمواجهة هذا التغيير[٣٠].

٣. العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

طبقا لاحد الآراء[٣١]، تعد الدوافع الاقتصادية والعقائدية والاجتماعية هي الدوافع الأكثر انتشارا لاستخدام العنف ضد المرأة، لكن والعامل الاقتصادي يأتي في المقام الأول. وتربط وجهة نظر أخرى[٣٢] بين العامل الاقتصادي المتمثل في ارتفاع مستوى البطالة وبين محدودية الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء وارتفاع مستوى المعيشة ودرجات الحرارة، فجميعها أسباب قد تزيد من مستوى الإجهاد وتفريغ الغضب في وجه اقرب الأشخاص مثل الزوجة والأولاد. واوضح أحد القضاة انه في الكثير من الحالات تكون اسباب الطلاق او مماسرة العنف تفاهة ونتيجة التقليد والطلب المتزايد على احتياجات غير ضرورية وهو ما يتطلب وضع برنامج تثقيفي مستمر للعوائل التي تواجه المشاكل العائلية نتيجة الوضع الاقتصادي .[٣٣]

٤. الدين:

إن الفهم الخاطئ للدين والخطأ في تفسيره وتطبيقه من بين عوامل العنف ضد المرأة. مثل التفسير الخاطئ للآية الكريمة التي تقول: «الرجال قوامون على النساء» فالتفسير غير الصحيح لهذه الآية كثيرا ما يشجع على ارتكاب العنف [٣٤]. وبالمثل، ينظر بعض الرجال إلى قضية تعدد الزوجات على انها تمنحهم «حقا شرعية» ولهم أن يلجأوا إلى استخدام القوة من اجل التمتع بهذا الحق.

٢٥ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٢٦ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٢٧ مقابلة رقم (٦)، تموز ٢٠٢٣.
٢٨ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٢٩ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٣٠ مقابلة رقم (١٦)، تموز ٢٠٢٣.
٣١ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٣٢ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٣٣ مقابلة رقم (٢٣) أغسطس ٢٠٢٣.
٣٤ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.

6. أسباب وعوامل أخرى:

يعد الاستخدام غير السليم لمختلف وسائل التواصل الاجتماعي من بين العوامل المؤثرة في ارتكاب العنف ضد النساء، كما ان حساسية الأب أو الزوج أو الأخ من استخدام المرأة لهذه الوسائل، أيا كانت طبيعة الاستخدام، تعد سببا رئيسيا للعديد من حالات العنف ضد المرأة[٣٥]. وهناك من يضيف انعدام التكافؤ الاجتماعي (تزوج المرأة من شخص اقل منها من النواحي المالية أو الثقافية أو الاجتماعية) إلى قائمة عوامل ومسببات العنف[٣٦]. علاوة على ذلك، يُنظر إلى غياب العدالة الاجتماعية والفروق الصارخة للثراء بين الطبقات وانتشار الملاهي والمقاهي وانتشار تعاطي المخدرات على ان لها دورا في زيادة المشاكل الزوجية والأسرية وتؤثر بشدة على سلوك الأفراد وتؤدي من ثم إلى ارتكاب أعمال إجرامية[٣٧]. ومن بين العوامل الأخرى، ضعف أداء المحاكم والمؤسسات ذات الصلة بقضايا العنف ضد المرأة، وإفلات المسؤولين عن العنف من العقاب[٣٨].

ومن الاسباب او العوامل الاخرى التي شدد عليها اغلب المشاركين في المقبلات هو « في كثير من الاحيان يكون سبب تأخر حسم القضايا سببا لارتكاب اعمال العنف أو بسبب وضع الرجال في التوقيف وخروجهم فيما بعد ، أذ ان الاشخاص / الرجال في المنطقة وفقا للعادات الشرقية التقليدية يتعرضون للأهانة لأن النساء قد وضعوهم في السجن . [٣٩]

إن العنف ضد المرأة يعتبر ظاهرة معقدة، ولا يمكن تصنيف أسبابه وعوامله في عامل واحد أو عدد قليل من العوامل، بل هو نتيجة تفاعل عوامل عدة تتداخل مع بعضها البعض. ويجب ملاحظة ان هذه الأسباب والعوامل قد تختلف تلك من حالة عنف إلى أخرى، حيث لكل حالة عنف أسبابها وعواملها الخاصة التي تؤدي إلى حدوثها.

خامسا: سبل الحد من العنف ضد النساء في إقليم كوردستان

إن مشكلة العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية معقدة وخطيرة تتطلب تدخلا فعالا للحد منها. ويواجه إقليم كوردستان، كبقية العالم، هذه المشكلة التي تؤثر على حياة النساء وتقيد فرصهم وحريتهم. واستنادا إلى الردود المقدمة، من بين سبل الحد من العنف ضد النساء في الإقليم تعزيز التوعية وتعزيز ثقة المرأة بنفسها وحقوقها، والتوعية بحقوق المرأة بصورة خاصة وحقوق الإنسان بصورة عامة، وتوظيف العامل الديني في نشر ثقافة مناهضة العنف ضد المرأة.

1. التوعية وتعزيز ثقة المرأة بنفسها:

تعتبر التوعية بحقوق المرأة ودورها الكامل والمتكامل في المجتمع خطوة أساسية للحد من حالات العنف ضدها. فعندما تشعر المرأة بأهميتها ولها ثقة كاملة بنفسها، فإنها تصبح قادرة على التعامل مع المشاكل بشكل أفضل والبحث عن الدعم والمساعدة عند الحاجة. وبناء وتعزيز هذه التوعية والثقة يتطلبان زيادة عدد المكاتب المتخصصة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في جميع المناطق والمدن وأن يتم توفير خطوط ساخنة للتعامل مع المشاكل، كما يجب على الحكومة الاهتمام بالمنظمات العاملة في مجال العنف الأسري وتقديم الدعم المستمر لها[٤٠].

2. التوعية العامة بحقوق المرأة:

من شأن برامج توعوية تركز على تأهيل الأفراد المقبلين على الزواج، تشمل التدريب على كيفية التعامل مع الشريك وبناء العلاقات الأسرية المستدامة، وأهمية الحصول على المشورة والإرشاد بشأن كيفية معالجة المشاكل ، أن يساهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشريكين وتعزيز الوعي بحقوق المرأة ومساواتها داخل العلاقة الزوجية[٤١]. وعلى صعيد أخر، ينبغي تنفيذ مشاريع وبرامج توعية وتثقيف للنساء والرجال في القرى والأرياف، حيث يكون الوعي بقضايا العنف أقل. ويمكن للمجالس المحلية المشاركة في هذا المجال وأن تلعب دورا هاما في دعم جهود مكافحة العنف وتقديم الدعم المطلوب للنساء المتضررات[٤٢]. ومن الأهمية بمكان إقامة حملات توعية عن التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والعنف ضدها، وتنظيم ندوات حوارية مستمرة لتوعية المجتمع بأهمية تطبيق القوانين وتفعيل التشريعات والإجراءات العملية التي تهدف إلى الحد من العنف ضد النساء[٤٣].

---

٣٥ مقابلة رقم (١٠)، تموز ٢٠٢٣.
٣٦ مقابلة رقم (١١)، تموز ٢٠٢٣.
٣٧ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٣٨ مقابلة رقم (١٤)، تموز ٢٠٢٣.
٣٩ مقابلة رقم (٢٢) أغسطس ٢٠٢٣
٤٠ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٤١ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٤٢ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٤٣ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.

3. **التوظيف السليم للدين:**

بتطور التكنولوجيا وارتفاع معدلات الاستخدام اليومي للإنترنت، هناك حاجة إلى توظيف الواعظ الديني بشكل صحيح في مجتمعنا الذي يتأثر بتطور التكنولوجيا. ويعد توظيف دور الدين بشكل صحيح أمرا هاما؛ ذلك أن العنف ليس قضية مقتصرة على العلاقة بين الزوج والزوجة فحسب، بل يلاحظ زيادة في حالات تقديم الشكاوى من قبل الأمهات والآباء ضد أبنائهم. ويتم في هذه الحالات سجن الأبناء لفترات تصل إلى ١٠ أيام أو أكثر بسبب التهديد والإساءة والضرب واستخدام الألفاظ غير اللائقة وتعاطي المخدرات. هذا التصاعد في الحالات يلمس ضرورة توظيف واعظ ديني يكون ذو مؤهلات وخبرة، حتى يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على المجتمع ويساهم في توجيهه نحو السلوك الإيجابي والقيم النبيلة. ليس الهدف من ذلك أن يصبح المجتمع كله متدينا، ولكن الهدف هو تعزيز القيم الإنسانية العالية والأخلاق الحميدة بشكل عام[٤٤]. ولهذا فإن التعاون مع المساجد في نشر المعرفة حول المخاطر والآثار السلبية لاستمرار انتشار العنف على المجتمع سيكون له عواقب إيجابية[٤٥]. وبلا شك، في مجتمع لا يزال يسود فيه الطابع القبلي، سيكون لبرامج التوعية والتثقيف التي تدعم قيم التسامح والاحترام والمناهضة للعنف تأثير كبير على نبذ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي[٤٦].

4. **تطوير القوانين والتشريعات :**

مع وجود عدد لاباس به من القوانين والتشريعات التي ساعد على ضمان حقوق المرأة والحد من ممارسة العنف ضدها إلا ان الاراء التخصصية اشارت الى ضرورة تطوير وتعديل عدد من القوانين ومنها خاصة قانون العنف الاسري وقانون رعاية الاحداث و قانون الاحوال الشخصية و بعض بنود قانون العقوبات و تفعيل قانون / تعليمات صندوق أعانة المطلقات وتفعيل دور الادعاء العام .[٤٧]

5. **تعزيز دور المؤسسات التربوية :**

مع تاثير وتاثر الافراد بمختلف مستوياتهم بتلقي التعليم ، وخلو برامج ومناهج التعليم من دروس واضحة حول القوانين والتوعية بها وخاصة ما يتعلق باسباب ونتائج العنف الاسري يتطلب ان تكون هناك خطة وطنية شاملة لتعزيز مكانة المرأة في مناهج التعليم وضمان حقوقها وفق المعايير الدولية ، والتي ستساعد على توعية الافراد من كلا الجنسين بماهية العنف الاسري وكيفية تجنبه ومعرفة اثاره السلبية ، على ان تتضمن اليات مواجهة الاعراف والتقاليد باسلوب يتوافق مع التطور الحضاري والتكنولوجي[٤٨]

6. **تعزيز دور وسائل الاعلام :**

بما ان الكثير من الاراء التي جاءت في المقابلات اشارت الى اهمية وتاثير الاعلام على المجتمع ، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي / السوشيال ميديا ، عليه يتطلب ان تكون هناك خطة منتظمة لتفعيل دور الاعلام وتنفيذ الحملات الاعلامية لمواجهة والحد من العنف ضد المرأة بشكل خاص والعنف الاسري بشكل عام وذلك بالتنسيق بين المديرية العامة للعنف الاسري والمؤسسات الحكومية المعنية وتخصيص ميزانية سنوية لهذا الامر وتنفيذ الحملات على مدار السنة حول مختلف القضايا[٤٩]

سادسا: التحديات التي تواجه مؤسسات مكافحة العنف ضد المرأة

تواجه مؤسسات مكافحة العنف ضد المرأة العديد من التحديات التي تؤثر سلبا على كفاءة وأداء عملها. ومن أبرز هذه التحديات، ضعف ثقافة المجتمع حول عمل هذه المؤسسات والنقص في موارد هذه المؤسسات سواء المالية أو البشرية، مما يؤثر على قدرتها على تقديم الدعم والمساعدة للمعنفات. كما تواجه هذه المؤسسات صعوبة في التنسيق والعمل المشترك بين مختلف الجهات المعنية بالعنف ضد المرأة، مما يؤثر على تكامل الجهود والاستجابة الفعالة للمشكلة. وفيما يلي عرض لأبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات:

1. **التحديات الاجتماعية والثقافية:**

لا تزال النظرة المجتمعية للدور الذي تقوم، مراكز مكافحة العنف ضد المرأة من ابرز التحديات التي تواجه هذه المراكز. فلا يزال العديد من الأفراد يعتقدون ان هذه المراكز تلعب دورا سلبيا في تفكك العائلة وتشرذم أفرادها، وان المرأة التي تلجأ إلى مثل هذه المرأة هي «غير سوية». وعلى سبيل الإشارة، صرح احد القضاة في حلبجة بان محاولة إنشاء مركز إيواء للنساء المعنفات قد جوبه بمعارضة اجتماعية بذريعة ان إنشاء المركز هو محاولة «لنشر الفساد والبغاء في المنطقة»[٥٠]. وبالمثل، واجهت محاولة مراجعة قانون مناهضة العنف الأسري ضجة كبيرة ومعارضة شديدة. وواجهت المنظمات التي بادرت إلى اطلاق حملات توعية عن هذا القانون في المدارس لامبالاة إعلامية، بل تعرضت للهجوم والانتقاد عبر وسائل التواصل وبشكل غير لائق[٥١]. من هنا يتبين ، ان بين التحديات التي تعرقل التطبيق الفعال لقانون

٤٤ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٤٥ مقابلة رقم (10)؟ ????? 2023.
٤٦ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٤٧ مقابلة رقم (٢٤) أغسطس ٢٠٢٣
٤٨ مقابلة رقم (٢٢) اغسطس ٢٠٢٣
٤٩ مقابلة رقم (٢٤) اغسطس ٢٠٢٣
٥٠ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٥١ مقابلة رقم (٩)، تموز ٢٠٢٣.

مناهضة العنف ضد المرأة، هو عدم استيعاب الناس لحقيقة عمل المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، والاعتقاد الخاطئ بان هذه المنظمات والمؤسسات تعمل في اتجاه تضليل المرأة تحت ذريعة المدافعة عن حقوقها[٥٢]. ومن بين التحديات الاجتماعية الأخرى، عدم قدرة المرأة المشتكية على مقاومة الضغوط الهادفة إلى التنازل عن الشكوى وسحبها. إن العديد من الشكاوى تم التنازل عنها بعد الاستجابة لضغوط مارسها الأخ أو احد أقرباء الزوجة وهي ضغوط قد تنجم عنها عواقب اجتماعية عند عدم الاستجابة لها[٥٣].

2. **التحديات المتعلقة بالموارد البشرية**

وفقا لاحد الآراء[٥٤]، تعاني مراكز مكافحة العنف ضد النساء وما يرتبط بها من مرافق مثل مراكز الإيواء من عدم وجود برامج موحدة تقدم الحماية والتأهيل اللازمين للنساء المعنفات. وتفتقر مراكز الإيواء إلى متخصصين بتأهيل المعفنات، مما يجعل الحاجة إلى وجود أطباء نفسيين وخبراء في العلاقات الأسرية ضروريا. وفي راي البعض[٥٥]، لا تكمن المشكلة في نقص الموارد البشرية المتخصصة فحسب، بل ان احد أبرز التحديات هو عدم إيمان وقناعة الأشخاص العاملين في المؤسسات الحكومية مثل عناصر الشرطة والمحققين بأهمية وجدوى قانون مكافحة العنف الأسري. وبالتالي، إذا لم يكن هناك التزام من قبل هؤلاء العاملين وقناعة بأهمية هذا القانون، فإن تنفيذ القانون لن يكون فعالا.

3. **التحديات الهيكلية والمالية**

يكاد يتفق جميع القضاة والمدعين والمحامين والخبراء الذين أجريت مقابلات معهم على ان مؤسسات مكافحة العنف ضد المرأة تعاني من محدودية التمويل والدعم الحكوميين للقيام بعملها بفعالية. ونقص الدعم المالي يعيق جهود مؤسسات مكافحة العنف ضد المرأة ويحد من قدراتها على توسيع برامج عملها. هذه المؤسسات بحاجة إلى دعم مستدام وموارد كافية لتقديم الخدمات اللازمة للمرأة المعنفة ومساعدتها على الخروج من حلقة العنف. ومن اهم الأوجه التي تعاني من عدم الاهتمام، النقص الحاد في عدد مراكز الإيواء، وعدم استيعاب ما يوجد منها حاليا لاستضافة المعنفات على نحو يكفل الفصل بينهن وبين بقية النساء اللواتي يتم استضافتهن في هذه المراكز لأسباب أخرى لا صلة لها بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويتطلب الأمر ان يكون لكل فئة من النساء مركز إيواء خاص بها يلبي احتياجاتها الخاصة ويوفر الدعم اللازم للتعافي وإعادة التأهيل.

4. **التحديات التنظيمية:**

ثمة تحديات نابعة من وجود نوع من الخلل في تنظيم عمل المؤسسات وأساليب عملها. ومن بين هذه التحديات، ضعف التنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات المعنية، وعدم وجود آليات معينة لمتابعة معالجة النساء المعنفات[٥٦]. وعدم وصول البلاغات والشكاوى الى الجهات المعنية بالطريقة المحددة، واستلام هذه الشكاوى بطرق شتى هي من بين التحديات التنظيمية لعمل المؤسسات[٥٧]. عليه، توجد حاجة ماسة إلى آلية منظمة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة والنصوص الحالية للقانون لا تسعف في هذا الشأن، وما يلحظ على عمل المؤسسات التي تكافح العنف ضد المرأة هو ضعف الوسائل والطرق المتاحة للتعامل مع قضايا العنف الأسري. ويفتقر الوضع إلى وجود مرحلة انتقالية بين تلقي الشكاوى ومواجهة أثار المشاكل ذات الصلة بالعنف الأسري وبين عملية إيجاد الحلول المناسبة لها[٥٨]. وترى وجهة نظر أخرى [٥٩] انه اذا أُريد لبرامج حماية المعنفات الاستمرارية والاستدامة، لا يكفي توفير التأهيل لطرف واحد فقط في حالات العنف، بل يحتاج الطرف الآخر (المسؤول عن العنف) إلى تأهيل وتوعية أيضا. فالأخير بعد انقضاء مدة محكوميته، سيعود فردا حرا، وقد يتكرر ارتكاب العنف من قبله إذا لم يتم تأهيله وتوعيته بشكل مناسب. لذلك، ينبغي توفير التأهيل والتوعية لكل من المعنفة ومرتكب العنف اذا أريد تجنب تكرار حالات العنف في المستقبل.

سابعا: التشريعات التي تحتاج إلى تطوير لتأمين المزيد من الحماية للنساء ضد العنف

بما أن قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان-العراق رقم (٨) لسنة ٢٠١١ هو القانون الرئيسي ذا الصلة بالعنف الأسري بصورة عامة والعنف ضد النساء بصورة خاصة، من الطبيعي ان يكون هذا القانون محور ردود أولئك الذين تم مقابلتهم. ومع ذلك، تمت الإشارة إلى قوانين أخرى ذات صلة.

٥٢ مقابلة رقم (٧)، تموز ٢٠٢٣.
٥٣ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٥٤ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٥٥ مقابلة رقم (٦)، تموز ٢٠٢٣.
٥٦ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٥٧ مقابلة رقم (16)[illegible] 2023.
٥٨ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٥٩ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.

1. قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان:

يذهب رأي إلى عد قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان قانونا متطورا في سياق حماية حقوق المرأة ومناهضة العنف ضدها. ومع ذلك، لا تكمن العبرة فقط في إصدار القوانين بل في تطوير آليات فعالة لتنفيذ هذه القوانين والتعامل مع حالات العنف التي تحدث. ومن الضروري إيلاء اهتمام إلى كيفية معالجة المشكلات والحالات المتعلقة بالعنف. فالطلاق، على سبيل المثال، ليس دائما من ضمن طرق المعالجة الصحيحة للمشاكل؛ على النقيض تشكل الوقاية والتأهيل الحل الأنسب والأصح[٦٠].

وعلى خلاف الرأي أعلاه، فإن قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان هو من بين التشريعات التي تحتاج إلى تعديل، ومراجعة ويحتاج إلى جلسات مراجعة تعقد بين الأجهزة التنفيذية المتمثلة في مديرية مكافحة العنف الأسري والمحققين العدليين والادعاء العام وقضاة التحقيق والمنظمات المعنية بالمرأة. ومقتضى هذا الرأي، فإنه من أجل ضمان حماية المرأة من العنف وتأمين حقوقها، يجب تعديل قانون مناهضة العنف الأسري. ففي ظاهره، يظهر هذا القانون كحامي للمرأة، ولكن بعد مرور سنوات على التطبيق الفعلي له، اتضح أنه يزيد من حوادث العنف الأسري ضد المرأة. وسبب ذلك يعود إلى أن هذا القانون لا يوازن بين طرفي المشكلة، حيث منح كل شيء للمرأة وسلب من الرجل أهم شيء وهو مسؤوليته وكرامته وتقديره في عيون زوجته وأطفاله. وهذا يجعل بعض الرجال يواجهون صعوبات في التعامل مع تطبيق القانون، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة حالات الطلاق. فالعديد من دعاوى الطلاق قد يكون لقانون مناهضة العنف الأسري دور في حدوثها، على الرغم من انه لا يتم الاعتراف بذلك رسميا أو أنه لا يكون موثقا في سجلات المحاكم، إلا أن الواقع يشير إلى وجود تأثير للقانون في تلك الدعاوى. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الرجال الذين يتم توقيفهم بسبب قضايا عنف أسري إهانة وتقييدا لكرامتهم ورجولتهم. إن توقيف الرجل عدة أيام أو أسبوعا يمكن أن يؤثر عليه بشكل سلبي، وبالتالي يجد بعض الرجال أن الطلاق هو الحل الوحيد للتخلص من تلك التأثيرات المؤلمة، على الرغم من تعقيدات تفكك الأسرة وآثارها على الأطفال ومستقبلهم. ولحل عدم التوازن هذا، يجب أن تتوفر آليات قانونية تضمن الحماية والعدالة للجميع، بما في ذلك النساء والرجال. ينبغي أن يتم تعديل قانون مناهضة العنف الأسري بشكل يحقق التوازن بين حقوق الجميع ويضمن حماية الأفراد ضحايا العنف بغض النظر عن جنسهم. إن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من العنف في الإقليم يتطلب جهودا متكاملة ومستمرة تستهدف عدة جوانب وأن تكون قائمة على التوازن والعدالة بين الجنسين وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء[٦١].

2. القوانين الأخرى ذات الصلة:

من منظور البعض[٦٢]، لا ينبغي النظر الى قانون مناهضة العنف الأسري لوحده ، بل ينبغي دراسته في اطار مجموعة شاملة لجميع القوانين التي تضفي الحماية على المرأة وتكفل حقوقها وذلك لارتباط جميع الحقوق ببعضها البعض. وعلى هذا الأساس، هناك حاجة ماسة إلى مراجعة جميع القوانين التي تتعلق بالمرأة والعنف الأسري، وتطوير آليات جديدة لتنفيذ هذه القوانين. ومن هذه القوانين، قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات في إقليم كوردستان ـ وهناك حاجة ماسة إلى تعديل بعض مواد قانون العقوبات العراقي المتعلقة بالاعتداءات الجنسية وحماية الأطفال. كما تظهر الحاجة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي عدل بشكل إيجابي لاسيما فيما يتعلق بقضية تعدد الزوجات ولاسيما أحكامه ذات الصلة بحضانة ورؤية الأطفال، فالعديد من الإشكاليات ذات الصلة بتطبيق هذه الأحكام قد أدت إلى تعقيد الأوضاع وسببت توترا إضافيا بين الطرفين[٦٣]. ومن التشريعات الأخرى التي تتطلب تعديلا في الإقليم، قانون رعاية القاصرين، وقانون الأحداث، وقانون العمل وهناك حاجة إلى تعديل قانون التنفيذ، حيث إنه في الوقت الحالي لا يتم تنفيذ القرارات بشكل كاف، أو إذا تم تنفيذها فإن المرأة لا تحصل على حقوقها كاملة. يعتبر قانون التنفيذ مشكلة أساسية تعيق تمتع المرأة بكامل حقوقها[٦٤].

ومن الأهمية بمكان، عند تعديل أو إصدار قوانين جديدة، يجب أن تشارك جهات مختصة وأن يؤخذ برأي المرأة بشكل فعال؛ لأن القضية والمشكلة تخص المرأة بشكل مباشر. فينبغي أن تشارك المرأة بفعالية في صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بقضاياها، وأن يكون لها دور فعال في إصدار القرارات المتعلقة بها. ولا يجب أن تقتصر المشاركة على الجهات الدينية والمنظمات فقط، بل ينبغي أن تكون المرأة شريكًا حقيقياً في تلك العملية[٦٥].

ثامنا: التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين الحماية والعلاج والتأهيل والاندماج للنساء المعرضات للعنف

بهدف تأمين الحماية والعلاج والتأهيل والاندماج للنساء المعرضات للعنف، تم اقتراح عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان مزيد من الحماية للنساء وتقديم دعم كاف وفعال لهن. تشمل التدابير المقترحة زيادة عدد مراكز إيواء النساء، والإسراع في إنشاء هذه المراكز في المناطق التي لا توجد فيها مراكز، وفتح مراكز إيواء خاصة بالمعنفات وتطوير برامج التأهيل والتعافي التي تقدمها. وأخيرا، تطوير صلاحيات مديرية مكافحة العنف ضد المرأة.

٦٠ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٦١ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٦٢ مقابلة رقم (4)؛ ؛؛؛؛ 2023.
٦٣ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٦٤ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٦٥ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.

1. **زيادة عدد مراكز الإيواء والحماية:**

ينبغي زيادة عدد مراكز الإيواء ومراقبتها بشكل فعال[٦٦] بما يضمن أمن المقيمات فيها. وفي هذا السياق، تتألف عملية مكافحة العنف ضد المرأة من مرحلتين أساسيتين. الأولى هي مرحلة ما قبل العنف وهذه المرحلة هامة يجب فيها اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية كمرحلة أولى ولكن عندما تتعرض المرأة للعنف وهذه هي المرحلة الثانية، يجب أن يتم تقديم العلاج اليها وتزويدها بكل الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني اللازم وفي جو تشعر فيه بالأمان والاطمئنان. وهذا يعني وجوب حمايتها قبل إعادتها إلى المجتمع كشخص تم تأهيله. لهذا، من المهم أن توجد مراكز إيواء أمنة للمرأة التي تتعرض للعنف. ولكن، ورغم أهمية المركز، لا يوجد مركز إيواء لهذا الغرض في محافظة حلبجة، مما يتطلب الإسراع في إنشاء هذا المركز[٦٧] . ولأهمية مراكز الإيواء بالنسبة للنساء اللاتي تعرضن للعنف، من الضروري نقل النساء إلى مراكز الإيواء في المدن الكبرى لتأمين حماية كافية لهن[٦٨]، مع ذلك يجب مراعاة ان توجيه الحالات التي تعرضت للعنف والقادمة من خارج المدينة يواجه صعوبة في توجيههن إلى أماكن توفر شروط الحماية والمعالجة والتأهيل المناسبة وفقا لمستوى ونوع العنف الذي تعرضن له وذلك بسبب العدد الكبير للحالات[٦٩]. وينبغي الاهتمام بمراكز الإيواء الحالية، فعلى سبيل المثال لا يوجد في أربيل سوى مركز واحد يعاني من ضيق المساحة وقلة الخدمات، ويستقبل جميع فئات النساء، بما في ذلك نساء مختلات عقليا ونساء حوامل ونساء مع أطفالهن. وفي ظل هذه الحالة، ترد العديد من النساء في تقديم شكوى ضد الأزواج والإقامة في هذا المركز. يعاني المركز من مشاكل عدة ويحتاج إلى توسيع المساحة لتوفير قاعات إضافية وحدائق ومساحات لتسلية الأطفال، لقد لوحظ أن اكثر من ٣٠ امرأة يقمن في قاعة واحدة[٧٠].

2. **فتح مراكز إيواء خاصة بالمعنفات:**

من أوجه الخلل التي تشوب عمل مراكز الإيواء، الجمع بين جميع الفئات من النساء بغض النظر عما اذا كن قد ارتكبن جنايات أو مارسوا البغاء أو تعرضن للعنف الأسري. والأصح أن يكون هناك تصنيف وتفريق بين هذه الفئات، وان يتم استضافة كل فئة في مركز خاص يناسب حالتها وسبب وجودها في المركز. لذا، من الضروري إنشاء مراكز إيواء خاصة بكل حالة ، إذ يمكن أن يساعد هذا التصنيف والتفريق على تقليل حدة العنف وتوفير التأهيل المناسب لكل فئة وفقا لحالتها. فقد تحتاج النساء اللاتي ارتكبن جرائم إلى نوع من التأهيل يختلف عن النساء المعرضات للعنف واللاتي يحتجن إلى دعم نفسي[٧١]. لذا، تستدعي الضرورة وسرعة إعادة التأهيل والتعافي ، فتح أماكن خاصة لإيواء الحالات المعرضة للعنف بحسب خصوصياتها ومستوى العنف والاحتياجات الأساسية التي يتطلب توفيرها[٧٢].

3. **تطوير برامج التأهيل والتعافي:**

هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير إضافية للتعامل مع مشكلة العنف ضد المرأة. فبالإضافة إلى وجوب تحسين التدابير الحالية، ينبغي تطوير تدابير جديدة لضمان حماية النساء وتأهيلهن بشكل أفضل. ومن بين التدابير الأساسية التي تحتاجها المعنفات هي تأهيلهن وتمكينهن. فالتمكين يعتبر أداة فعالة للمساعدة في التعافي النفسي والجسدي من تجارب العنف. ومن خلال التمكين، يمكن للنساء أن يتحكمن بحياتهن بشكل أكبر ويتمكن من بناء مستقبل أفضل لأنفسهن. يمكن تحقيق التمكين من خلال توفير الدعم النفسي والمعنوي وتقديم التدريب والتأهيل المهني والتعليم. علاوة على ذلك، يجب أن تكون مراكز الإيواء مجهزة بالكوادر المؤهلة والمدربة للتعامل مع المعنفات بشكل فعال ومتخصص يراعي حساسية بعض الحالات. ويجب على العاملين في هذه المراكز أن يكونوا على دراية بثقافة مناهضة العنف وأن يكونوا من ذوي الخبرة في مجال تقديم الدعم اللازم[٧٣]. إن الافتقار إلى برامج الدعم النفسي والمعالجة والتأهيل مسألة ملحة تتطلب تطوير وتوسيع مراكز الحماية بتضمينها هكذا برامج وإشراك أفراد عائلة المعنفة في بعضها[٧٤] ، فلا يكفي ان توفر مراكز الإيواء الحماية والأمن للمعنفات، بل ينبغي ان تتحول إلى مراكز متخصصة لإعادة التأهيل والتعافي كي يتحقق الغرض المرجو من إنشاءها.

---

٦٦ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٦٧ مقابلة رقم (١٤)، تموز ٢٠٢٣.
٦٨ مقابلة رقم (8)؟ ؟؟؟؟ 2023.
٦٩ مقابلة رقم (١٠)، تموز ٢٠٢٣.
٧٠ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٧١ مقابلة رقم (١٢)، تموز ٢٠٢٣.
٧٢ مقابلة رقم (16)؟ ؟؟؟؟ 2023.
٧٣ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٧٤ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.

4. **تطوير صلاحيات مديرية مكافحة العنف ضد المرأة:**

من أبرز التدابير الفاعلة التي يتعين اتخاذها، تطوير صلاحيات مديرية مكافحة العنف ضد المرأة من اجل تحسين إجراءات الحماية وبناء مراكز إيواء آمنة توفر الحماية والأمان والاحتياجات الضرورية وفقا لاحتياجات الفئات المعرضة للعنف، مثل النساء الحوامل، والمراهقات، وأمهات الأطفال الصغار، والمرأة المعنفة التي تحتاج إلى علاج نفسي. يجب أن تكون هذه التدابير شاملة لضمان تطوير منظومة فعالة. فإذا لم يتم تحقيق هذه التدابير، قد يؤدي ذلك إلى ترسخ ثقافة ممارسة العنف كجزء من الفلسفة الحياتية في العائلة والمجتمع[٧٥].

5. **تفعيل دور الادعاء العام :**

من ابرز الافكار التي شدد عليها غالبية المشاركين في المقابلات هو تفعيل دور الادعاء العامل بما يقوم به وما له من تأثير كبير في الحد من العنف من خلال وضع خطة سنوية و برامج أدماج الادعاء العام وتطوير التدابير لكي يكون دورهم فاعلا في هذا المجال وضرورة ان يتم جعل القضايا الخاصة بالعنف الاسري قضايا مغلقة / سرية لأنها تخص كرامة وخصوصيات الافراد من كلا الجنسين [٧٦].

تاسعا: الإجراءات والآليات التنسيقية الموصى بها للتوعية بمخاطر العنف ضد النساء والحد منه

باستقراء الردود المقدمة، يمكن التوعية بمخاطر العنف ضد النساء والحد منه من خلال إعمال الإجراءات والأليات التنسيقية التالية:

1. لما كان ارتكاب العنف ضد النساء يعد بمثابة مرض اجتماعي، لذا على جميع الأطراف المعنية العمل بجد وبتنسيق على معالجته واستئصاله من جذوره. ولا ينبغي العمل فقط على النساء وإنما يجب أن تكون التوعية عامة وموجهة لجميع أفراد المجتمع. ينبغي ادراك أن ليس جميع حالات العنف ضد النساء يكون من قبل الرجال، بل في كثير من الأحيان يكون مصدر العنف امرأة أخرى. لهذا هذه التوعية مفيدة للجميع وتساعد في تغيير ثقافة العنف وتعزز التفهم والاحترام بين أفراد المجتمع [٧٧].
2. لتحقيق تقليل العنف والحد منه، فإن التنسيق والتعاون بين المؤسسات والجهات المعنية هو أمر بالغ الأهمية. يمكن أن تسهم المؤسسات القضائية والتعليمية في عقد محاضرات توعوية حول حالات العنف وتوضيح أنواعها وكيفية الوقاية منها. يجب أن تشمل المحاضرات التوعوية معلومات عن العنف الأسري والتأثيرات السلبية له على الأفراد وعلى الأسرة وعلى المجتمع بشكل عام. كما يجب أن تركز هذه المحاضرات على التوعية بحقوق المرأة والأطفال وكيفية الحصول على المساعدة في حالة تعرضهم للعنف[٧٨].
3. الإجراءات المطلوبة تتطلب التركيز على التوعية والاهتمام بتنمية قدرات الأطفال وتعزيز تقديرهم لأنفسهم، بحيث يشعروا بأهمية دورهم في المجتمع وقدرتهم على تحقيق طموحاتهم وتوفير احتياجاتهم. يجب تعزيز روح الاعتزاز والثقة لدى الأطفال وتوجيههم للتعامل بإيجابية مع التحديات التي تواجههم. ينبغي أن تلعب الأسرة دورا هاما في تكوين الأطفال وتنمية شخصياتهم، وعليها أن تساعدهم على تطوير سلوكيات صحيحة وتوجيههم نحو القيم الإيجابية والسلوكيات الحميدة[٧٩].
4. يجب عقد ندوات ومؤتمرات دورية لعرض قانون مناهضة العنف الأسري وتوعية المجتمع به. ينبغي أن تكون جميع فئات المجتمع على علم بهذا القانون وأهميته. يمكن أن تلعب البرامج التلفزيونية والإذاعية دورا حيويا كمؤسسات محايدة في نشر التوعية ومراقبة تنفيذ القانون وتحديد التحديات التي تواجهه[٨٠].
5. يجب توجيه المجتمع والعمل على رفع مستوى الوعي في جميع القطاعات بشأن قانون مناهضة العنف الأسري. ينبغي إدخال هذا القانون في كل أسرة، ويجب على كل فرد أن يكون على علم به وبأهميته وطريقة تنفيذه، وأن يعرف كيفية التعامل مع حالات العنف والوصول إلى الجهات ذات العلاقة[٨١].
6. التنسيق ما بين مراكز الشرطة والمحاكم وتعديل بعض القوانين وإصدار قوانين جديدة تساعد في تقليل العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة بصورة عامة. عند التطرق إلى العنف الأسري، ليست المرأة هي لوحدها المقصودة، بل هي جزء من الأسرة لهذا يجب التشديد على العائلة ككل، وإجراء تعديلات على القوانين التي مرت عليها سنوات كثيرة ولم تعد تتناسب مع الواقع وتطور أساليب العنف[٨٢].

---

٧٥ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٧٦ مقابلة رقم (٢٥) اغسطس ٢٠٢٣
٧٧ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٧٨ مقابلة رقم (٣)، تموز ٢٠٢٣.
٧٩ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٨٠ مقابلة رقم (8)؟ ؟؟؟؟ 2023.
٨١ مقابلة رقم (١١)، تموز ٢٠٢٣.
٨٢ مقابلة رقم (١٢)، تموز ٢٠٢٣.

7. تحتاج الأجهزة التنفيذية، مثل الشرطة، إلى تطوير قدراتها للمساهمة في توعية المرأة بحقوقها. يمكن أن يكون للإعلام دورا كبيرا في نشر الوعي والتوعية بحقوق المرأة. يجب على المنظمات والجهات الأمنية تنسيق جهودها لتوعية المرأة بحقوقها. حتى الآن، لا تدرك معظم النساء في إقليم كوردستان وبقية أنحاء العراق حقوقهن، ويصبحن على علم بها فقط عندما يواجهن مشكلة ويصلن إلى المحاكم، وينصدمون بالتالي عند معرفة هذه الحقوق[٨٣].
8. إن مكافحة العنف ضد المرأة هو جهد لا يمكن أن يقوم به شخص واحد أو حزب أو مؤسسة بمفردها، ولكنه عمل مشترك يجب على جميع الأطراف المعنية في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية أن تلعب دورا فيه. هناك العديد من الآليات العملية مثل تجديد نظام التعليم في المؤسسات التعليمية، والعمل مع القيادات الدينية لتجديد الخطاب الديني، والنظر إلى الوضع المالي للمرأة وتوفير فرص العمل المناسبة لها، وتحسين النظام القضائي ومجال إنفاذ القانون، وإجراء وعقد دورات توعية في المناطق المختلفة على جميع المستويات[٨٤].
9. يجب أن تكون آليات التنسيق بين المؤسسات المعنية أكثر إحكاما وشفافية وتراعي خصوصيات النساء المعرضات للعنف. ومن الهام جدا فتح مكاتب استشارية في كل منطقة لتقديم الخدمات الإرشادية ولتكون حلقة وصل بين المجتمع ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة ولجان الصلح المجتمعي التابعة للأحزاب السياسية[٨٥].
01. تنسيق الجهود بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتدريب المعلمين والطلاب على مخاطر العنف ضد النساء وكيفية المساهمة في الحد منه. هناك ضرورة كبيرة لإشراك المعلمين ولاسيما الذين يدرسون مادة التربية الإسلامية في هذه الحملات. وكذا تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة الفعالة في حملات التوعية والتثقيف والمساهمة في دعم الضحايا من خلال برامج تنظم داخل المجتمع[٨٦].
11. وضع خطة للتنسيق مع الادعاء العام لمتابعة وحسم قضايا العنف وزيادة التنسيق بينها وبين مديرية مكافحة العنف لما لهذا الدور من تاثير ومساهمة في سير الاجراءات بشكل مستمر ودون تأخير ، أذ انه في الكثير من الاحيان يؤدي التأخير الى فرصة ممارسة او توسيع العنف [٨٧] .

عاشرا: تقييم آليات إحالة المعرضات للعنف إلى الجهات ذات العلاقة وكيفية تطويرها

وفقا للردود الواردة، يمكن تصنيف التقييمات الخاصة بآليات إحالة المعرضات للعنف إلى الجهات المعنية وكيفية تطوير هذه الآليات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية. تتعلق المجموعة الأولى بضعف الآليات الحالية والحاجة للتحسين والتطوير، وتركز المجموعة الثانية على أهمية تواجد العنصر النسوي ودوره في المؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة. بينما المجموعة الثالثة تتناول عن أهمية تحسين التنسيق بين المؤسسات وتوحيد الإجراءات والمعايير لمكافحة العنف وحماية الضحايا. تبعث هذه الردود قلقا حول عدم وجود خيارات متنوعة تناسب احتياجات النساء المعنفات وحاجة النظام الحالي للحماية إلى تطوير نظام الإحالة ونظام الإيواء لضمان توفير الحماية الملائمة لكل حالة بشكل فردي.

1. **الحاجة إلى التحسين والتطوير:**

يبين الواقع أن آليات الحماية القائمة هي غير جيدة وغير مبرمجة ولا تلائم حالة المعرضات للعنف، إلى درجة ان عددا من النساء يضطرن إلى التنازل عن الحماية لكون آلياتها تتطلب التحديث والتطوير[٨٨]. لذا، فإن تطوير نظام الإحالة أمر ضروري وحيوي لضمان فعالية الإجراءات المتبعة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ولضمان أنه يلبي احتياجات المرأة المعنفة ويضمن حمايتها وسلامتها[٨٩]. ومن الجوانب الأخرى في الآليات الحالية التي تتطلب التحديث، الحفاظ على السرية وتطوير آليات الإبلاغ عن حدوث العنف، سواء من قبل الضحية نفسها أو أفراد العائلة والأقارب. كثيراً ما تصل التبليغات وبعد الاستجابة، يتم الإبلاغ من قبل مقدم الشكوى بأن «المشكلة انتهت» وكانت «سوء تفاهم» فحسب، ولكن العنف وأثاره بقيا بدون علاج. لمعالجة هذه المسألة، يجب وضع خطة يشارك فيها قضاة ومستشاري الوزارات المعنية لتطوير آليات التبليغ. وينبغي توفير التدريب المناسب لموظفي الجهات المعنية للتعامل مع حالات العنف بشكل فعال وحساس. كما يجب تحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية وتوحيد الإجراءات والمعايير اللازمة لمكافحة العنف وحماية الضحايا[٩٠].

2. **أهمية تواجد العنصر النسوي ودوره في المؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة:**

من المهم جدا أن يكون العنصر النسوي متواجدا في مراكز مكافحة العنف ضد المرأة وفي مراكز الإيواء، هذا التواجد ينبغي ان

٨٣ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٨٤ مقابلة رقم (١٤)، تموز ٢٠٢٣.
٨٥ مقابلة رقم (١٦)، تموز ٢٠٢٣.
٨٦ مقابلة رقم (١٧)، تموز ٢٠٢٣.
٨٧ مقابلة رقم (٢٣) اغسطس ٢٠٢٣
٨٨ مقابلة رقم (١)، تموز ٢٠٢٣.
٨٩ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٩٠ مقابلة رقم (16)[illegible] 2023.

يكون حاضرا عند اتخاذ جميع الإجراءات. كما ينبغي أن يكون للعنصر النسوي دورا فعالا في حماية هذه المراكز ، بحيث يكون العنصر النسوي ممثلًا في كل الأجهزة الموجودة وان يشارك في جميع التدابير بما في ذلك الإبلاغ عن الشكوى وفي تنفيذ عملية نقل المعنفات. والأفضل من الناحية الاجتماعية، أن لا يدير هذه المراكز سوى العناصر النسوية. يجب أن تكون الصورة التي يتم تقديمها للمجتمع واضحة ومقبولة عندما تقدم امرأة شكوى أو تطلب الحماية، يكون من الواضح للجميع انها متجهة إلى مكان يحتوي على عناصر نسوية وليس عناصر رجالية. إن وجود الرجال لوحدهم في مراكز ومكاتب مناهضة العنف ضد المرأة، يزيد من تفاقم المشاكل ويعقدها، وذلك لهيمنة الاعتبارات الاجتماعية على حركة المرأة وتنقلها[٩١]. وفي بعض الأحيان لا تعرف بعض النساء إلى أين يذهبن في حال تعرضهن للعنف، وفي أحيان كثيرة يلجئن إلى المكان الخاطئ. لذا، يجب أن تكون مقدمة الشكوى على علم بالخطوات التي يجب اتخاذها عند ذهابها إلى مركز خاص بالمعنفات. كذلك يجب تطوير نظام الإحالة ونظام الإيواء لضمان عدم وضع جميع النساء المعرضات للعنف في نفس المكان، ولضمان أن يكون هناك خيارات مختلفة تناسب احتياجاتهن الخاصة[٩٢]. ويجب التشديد ثانية على ان إرسال جميع النساء المعرضات للعنف إلى مراكز الايواء يواجه معوقات تؤثر عليهن، وابرز هذه المعوقات عدم الفصل بين الحالات المختلفة، وهذه المشكلة تبدأ من اللحظة التي يتم فيها المباشرة بالإحالة[٩٣].

ومن المآخذ التي ترد على الآليات الحالية للإحالة ان بعض الجهات التي تقوم بإحالة حالات العنف لا تملك حضورا ملموسا في المحاكم وتعاني من تفاعل محدود مع الحالات المعنفة. هذا يعني أنها لا تقوم بمتابعة هذه المسائل بشكل جيد وليست لديها تقارير توثق الحالة وتقدمها إلى المحكمة، وهذا يشكل تحديا في تقديم الدعم اللازم للنساء المعنفات[٩٤].

3. أهمية تحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية وتوحيد الإجراءات والمعايير:

إن تقيم كفاءة الآليات في تحقيق أهدافها يتوقف على التنسيق الجيد بين المؤسسات وتوحيد الإجراءات والمعايير اللازمة لمكافحة العنف وحماية الضحايا[٩٥]. تعتمد عملية الإحالة الفعالة على التنسيق بين مختلف المؤسسات والجهات المعنية، ويتطلب ذلك التزاما قويا بمبادئ الخصوصية وحماية حياة الناس. يجب أن يكون الشخص المعني بعملية الإحالة على دراية بالمخاطر المحتملة وأن يتبع إجراءات آمنة لحماية سرية المعلومات الشخصية ذات الصلة بالمرأة المعنفة. كما يجب أن يكون المعني بالإحالة ملما بالخدمات المتاحة للمرأة المعنفة وأن يقدم لها المساعدة في الوصول إلى هذه الخدمات بشكل آمن وفعال[٩٦].

حادي عشر: تقييم نوعية وجودة الخدمات المقدمة للنساء المعرضات للعنف وكيفية تطويرها

باستقراء الردود المقدمة، يتضح ان نوعية وجودة الخدمات المقدمة للنساء المعرضات للعنف ترد عليها الملاحظات التالية:

1. إن تطوير وتوسيع الخدمات المقدمة للنساء المعرضات للعنف هو أمر ضروري لضمان تلبية احتياجاتهن وتقديم الدعم اللازم لهن. يمكن تحقيق هذا التطوير من خلل تشغيل عناصر مؤهلة للعمل في هذه المراكز وتطوير الآليات اللازمة لتقديم الدعم والخدمات بشكل فعال وملائم للظروف الاجتماعية في المناطق المعنية[٩٧]. وبخاصة، يجب تقديم المزيد من الدورات التدريبية للمحققين لتطوير الخدمات وزيادة المعرفة بمتطلبات القانون والأساليب الفعالة في التعامل مع حالات العنف الأسري[٩٨]. ومن الأمور الهامة الأخرى، تدريب عناصر الشرطة والضباط بشكل مستمر على آليات مواجهة العنف ضد النساء وتطوير قدراتهم للتعامل مع الحالات المتعلقة بهذا النوع من العنف. يلعب دور الشرطة الفعال في الوقاية من العنف في ضمان توفير الحماية والدعم للنساء المتضررات[٩٩]. علاوة على ذلك، تعمل مراكز مكافحة العنف ضد المرأة وفق إمكانيات محدودة، وبالتالي يجب زيادة عدد المحققين النساء في هذه المراكز لضمان توفير بيئة مريحة وملائمة للنساء المعرضات للعنف[١٠٠].
2. لا تزال الخدمات المقدمة دون المستوى المطلوب، ولا زالت دون التمويل الكافي الذي يجب أن يقدم. بعض مراكز مكافحة العنف ضد المرأة تعاني من قلة توفير الوقود لنقل المعنفات من المراكز إلى المحكمة، وهذا يجب أن يتم معالجته بشكل عاجل. الوجه الأخر للعنف الذي تعانيه المرأة، كثرة حالات التأجيل في القضايا التي تتصل بها أمام المحاكم وبخاصة دعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى التي تنظرها محاكم التحقيق.

٩١ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
٩٢ مقابلة رقم (٩)، تموز ٢٠٢٣.
٩٣ مقابلة رقم (١١)، تموز ٢٠٢٣.
٩٤ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
٩٥ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.
٩٦ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٩٧ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
٩٨ مقابلة رقم (٦)، تموز ٢٠٢٣.
٩٩ مقابلة رقم (٤)، تموز ٢٠٢٣.
١٠٠ مقابلة رقم (٦)، تموز ٢٠٢٣.

ويعزى تأجيل حسم الدعاوى إلى كثرة العطل الرسمية والدينية في العراق وفي إقليم كوردستان.[١٠١].

3. تعمل مراكز مكافحة العنف ضد المرأة بشكل دؤوب ومستمر وتبذل جهودا كبيرة في تقديم الخدمات والحماية. ومع ذلك، بسبب العدد الكبير من الحالات، لا يمكن للمراكز حل جميع المشاكل بشكل صحيح بسبب نقص الكوادر الإدارية والمواد والموظفين المختصين وقلة الدعم وضالة عدد المراكز[١٠٢]. وبسبب هذا الاكتظاظ، لا يمكن عد مراكز إيواء النساء المعرضات للعنف آمنة ومستدامة، والعديد من النساء المقيمات لا يعشن على نحو طبيعي ويشعرن بأنهن يعيشون في ظروف شبيهة بظروف السجن[١٠٣]. ولإنهاء هذا الوضع، يجب تزويد الأماكن المسؤولة عن حماية النساء بخدمات جيدة، وان تفصل القضايا عن بعضها في مراكز الإيواء وعدم وضع النساء المعنفات في أماكن تجعهن بنساء ارتكبن، مثلا، أفعالا مخالفة للآداب والأخلاق العامة في مكان واحد. وعند إحالة النساء إلى جهات مثل المحكمة أو جهات أخرى، يجب تفريق النساء حسب نوع الجريمة ونوع العنف ومكان قدوم المرأة وطبيعة مجتمعها. يجب أن يكون لدى هذه الجهات الوعي والكادر الكافيين للتفريق بين الحالات وفهم طبيعة العنف الذي تعرضن له ومكان قدومهن. علاوة على ذلك، يجب أن تكون البرامج والخدمات المقدمة من قبل هذه الجهات على المستوى المطلوب للتمكين من إعادة تأهيل المرأة من جديد، وتمكينها من مواجهة العنف وبدء حياة جديدة[١٠٤].

4. العديد من النساء المقيمات في مراكز الإيواء محاصرات بين جدران المراكز وليس في مقدروهم الخروج حتى لأغراض التنزه بسبب التهديدات والمتابعة المستمرة. وبالفعل، البعض من النساء لازلن يتواجدن في هذه المراكز منذ ٦ أو ٧ سنوات. لذلك من الأهمية بمكان تقديم برامج تدريبية مثل ورش عمل الخياطة لمساعدة مثل هؤلاء على تطوير مهاراتهن والحصول على مصدر رزق بأنفسهن، على ونحو يمّكنهن من الاندماج بالمجتمع الخارجي بعد المغادرة[١٠٥]. وفضلا عن إقامة هذه الدورات، من الضروري خلق أجواء الرفاهية والراحة داخل مراكز الإيواء مثل إقامة ملاعب رياضية وإنشاء حدائق، وغير ذلك من المرافق.

5. بصورة عامة، تحتاج الخدمات المقدمة لمكافحة العنف ضد المرأة إلى تطوير وتحسين لتصل إلى مستوى الطموح المطلوب. ويجب تحديث إجراءات الحماية والتأهيل والعلاج وتوفير الدعم النفسي بشكل مستدام وشامل لتشمل أيضا عائلة المرأة المعرضة للعنف. وينبغي توجيه الاهتمام بتقديم خدمات ملائمة للمراهقات والنساء الحوامل واللاتي تعرضن للعنف أمام أطفالهن وعائلاتهن[١٠٦].

ثاني عشر: التوصيات

١. من سبل الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، توعية المرأة بحقوقها وبناء وتعزيز ثقتها بنفسها. ويتطلب ذلك زيادة عدد المكاتب المتخصصة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في جميع المناطق والمدن، وخاصة في مراكز الاقضية والنواحي ، لان قلة هذه المكاتب ومحدودية الوصول اليها في مختلف المناطق من بين الأسباب التي تعيق تعزيز المرأة للثقة بالنفس والتواصل مع جهات يمكن ان تساعدها للحماية او الحد من تعرضها للعنف.

٢. من الضروري توظيف الدور المؤثر لرجال الدين في بناء مجتمع مستقر اجتماعيا خالي من جميع صور العنف، وذلك من خلال تشجيع رجال الدين على الدعوة إلى تبني قيم التسامح والاحترام ومناهضة العنف ولاسيما العنف المبني على النوع الاجتماعي لما له من أثار مدمرة على المجتمع عامة، وعلى الأسرة بصفة خاصة.وذلك في خطب الجمعة والتشجيع على هذا الامر ضمن دراسات كلية الشريعة وأعداد الائمة والخطباء ايضا.

٣. من الأهمية بمكان مكافحة الصور النمطية التي يبدو أنها لا تزال سائدة عن مديريات مكافحة العنف ضد المرأة في الإقليم ومراكز الإيواء المرتبطة بها. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي تقديم صورة واضحة وشفافة عن عمل المراكز وطبيعة الخدمات المقدمة فيها، والتشجيع على عرض ونشر قصص النجاح الشخصية التي توضح حقيقة عمل هذه المراكز. ومن الهام أيضا، إجراء دراسة ميدانية واسعة النطاق لاستطلاع اراء الرجال المتزوجين عن خدمات هذه المراكز وما يتوقع منهم كردود فعل في حال لجوء الزوجة أو احدى القريبات إلى واحد من هذه المراكز. وينبغي ان تتوصل هذه الدراسة إلى استنتاجات واقعية لمدى الاستجابة لهذه المراكز وتقديم توصيات فعالة.

٤. من اجل إضفاء الفعالية والشمولية على نظام حماية المعنفات، من الضروري تطوير برامج تأهيل وحماية موحدة تستهدف النساء المعنفات. وينبغي ان تشمل هذه البرامج دعما نفسيا واجتماعيا وقانونيا. ويتطلب ذلك توظيف وتدريب متخصصين في التأهيل

١٠١ مقابلة رقم (٥)، تموز ٢٠٢٣.
١٠٢ مقابلة رقم (٩)، تموز ٢٠٢٣.
١٠٣ مقابلة رقم (٧)، تموز ٢٠٢٣.
١٠٤ مقابلة رقم (12)؟ ؟؟؟؟ 2023.
١٠٥ مقابلة رقم (١٣)، تموز ٢٠٢٣.
١٠٦ مقابلة رقم (١٥)، تموز ٢٠٢٣.

النفسي والاجتماعي، بما في ذلك أطباء نفسيين وخبراء في العلاقات الأسرية.

٥. بعد مرور اكثر من عشرة سنوات على تنفيذه، من الضروري إجراء مراجعة شاملة لقانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان وان تشارك في هذه المراجعة جميع الجهات المعنية، ومن الضروري ان يؤخذ في سياق المراجعة الشاملة لهذا القانون تحقيق حد ما من التوازن في الحقوق بين الجنسين، وان تؤخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة بعين الاعتبار. ويجب أن يكون من بين أهداف هذه المراجعة الشاملة الاتجاه نحو وضع مدونة شاملة للأحكام ذا الصلة بالعنف الأسري. ويقتضي وضع مثل هذه المدونة إجراء تقنين لأحكام التشريعات الأخرى ذات الصلة بالعنف الأسري.

٦. لكثرة عدد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم، ومن بينها دعاوى كثيرة متصلة بتطبيق وتنفيذ قانون مناهضة العنف الأسري، ولأجل تجنب الأثار الضارة الناجمة عن تأجيل حسم هذه الدعاوى، لابد من زيادة عدد القضاة في محاكم مناهضة العنف الأسري، وزيادة عدد المحققين في قضايا العنف الأسري. إضافة إلى زيادة عدد الموظفين وعناصر الشرطة في مديريات مكافحة العنف ضد المرأة. او تعيين افراد شرطة جدد من النساء في هذه المديريات مدربات على التعامل مع حالات العنف الاسري والنساء المعرضات للعنف .

٧. من متطلبات نجاح أي برنامج، قدرته على التحديث والاستدامة، من هنا ينبغي للدعم والتمويل الحكوميين لمديريات مكافحة العنف ضد المرأة ومراكز الإيواء ألا يتقلص يوما بعد يوما. بل على النقيض، يجب ان يتوسع هذا الدعم والتمويل وان يتم توسيع مراكز الإيواء القائمة وإنشاء مراكز إيواء جديدة، ولاسيما في المناطق التي لا تزال تفتقر إلى هذه المراكز. ويجب إعادة تصميم مراكز الإيواء القائمة على نحو يوفر أجواءً من الترفيه للمقيمات، ويتضمن ذلك عقد دورات مهنية للمقيمات وإنشاء مرافق جديدة لمراكز الإيواء من قبيل الحدائق وغيرها.

٨. يظهر الواقع الحالي لمراكز إيواء النساء المعرضات للعنف انها غير ملائمة ولا تؤدي دورها في إعادة التأهيل والمعالجة؛ وذلك لكونها أماكن تستضيف جميع النساء، بصرف النظر عن طبيعة سبب وجودهن في المركز. ويفرض ذلك عبئا على المركز في تقديمه للخدمات، وتشتتا في البرامج التي يديرها. لذا، تستدعي الضرورة وسرعة إعادة التأهيل والتعافي فتح مراكز خاصة لإيواء الحالات المعرضة للعنف بحسب خصوصياتها ومستوى العنف والاحتياجات الأساسية التي يتطلب توفيرها.

٩. في سياق عملية حماية النساء المعنفات، تعد الإحالة الخطوة المؤثرة التي من شأنها إما إنجاح العملية أو التسبب في إخفاقها. ولهذا فإن تطوير نظام الإحالة أمر ضروري وحيوي لضمان فعالية الإجراءات المتبعة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ولضمان أنه يلبي احتياجات المرأة المعنفة ويضمن حمايتها وسلامتها. ومن المهم تطوير نظام موحد للإحالة تعمل به جميع مديريات مكافحة العنف ضد المرأة في الإقليم، ويضمن الحفاظ على السرية ويقوم بتوجيه المرأة بحسب الغرض المنشود. ويجب أن يتم تدريب المعنيين بالإحالة على التعامل مع الحالات بطريقة حساسة ومحترمة، وأن يكونوا قادرين على تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للمرأة المعنفة لمواجهة التحديات التي تواجهها.

١٠. من الأهمية بمكان أن تتولى إعمال نظام الإحالة عناصر نسوية أو موظفات، فمن شأن هذا ان يخلق لدى المرأة نوعا من الأمان والطمأنينة. . وينبغي ان يكون الكادر النسائي حاضرا عند اتخاذ جميع الإجراءات بما في ذلك الإبلاغ عن الشكوى وفي تنفيذ عملية نقل المعنفات. والأفضل من الناحية الاجتماعية، أن لا يدير هذه المراكز سوى عناصر وكوادر نسوية للتدابير والاجراءات التي تخص العمل بشكل مباشر مع النساء المعنفات.

١١. هناك ضرورة لأن تولي الحكومة الاهتمام بالمنظمات العاملة في مجال العنف الأسري وتقديم الدعم المستمر لها وتنفيذ برامج تشاريكة معها ، ووضع الخطط بحسب البيئة الاجتماعية لكل منطقة، وأقامة مشاريع خاصة لمواجهة العنف الاسري بدعم المنظمات غير الحكومية في مختلف الدوائر الحكومية، وخاصة الدوائر ذات العلاقة .

١٢. ان يتم زيادة اعداد النساء المتخصصات في مراكز مكافحة العنف ضد المرأة وتوليها المسؤوليات الاساسية، إن هناك الكثير من التصورات والاراء وردت من قبل المشاركين في المقابلات أكدت ان وجود النساء في هذه المراكز سيعزز ثقة النساء بها ويزيد من أهتمامهن بالنساء المعرضات للعنف اذا ماكان هناك نساء لديهن الخبرة والكفاءة اللازمة .

١٣. ومن أجل ان تكون المراكز المتخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة او مراكز الايواء تحمل الثقة لدى النساء وعوائلهن ومن أجل تقديم صورة جميلة وواضحة عن عمل هذه المراكز ، يتطلب وجود باحثين استشاريين مدربين تدريبا جيدا للدعم النفسي والاجتماعي فيها على مدار اربع وعشرين ساعة ويراقبون النساء وتصرفاتهم وتحديد نويعة الدعم الضروري لهن .

١٤. وفقا لتصريحات غالبية المشاركين في المقابلات كان هناك أتفاق في الرأي على تاثير وسائل التواصل الاجتماعي كأحد أسباب انتشار العنف ضد النساء، ولذلك يتطلب العمل على تعزيز دور منصات السوشيال ميديا بشكل خاص لكي يتم توظيفها لكي تساعد على توعية المجتمع بمخاطر العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي ايضا ، كما أكَّدَ المشاركون في المقابلات على ضرورة إنشاء لوبي تضامني بين المنصات المؤثرة ومراكز العنف ضد المرأة بحسب كل منطقة وبحسب وجود المنصات الفاعلة في كل منطقة لتنفيذ حملات توعية حول اليات مواجهة العنف ضد النساء والفتيات والفتيان.

١٥. ايضا من التوصيات التي وردت من قبل المشاركين في هذا التقرير كان تركيز على أعداد برامج توعية مستمرة في عدة اتجاهات من قبل مختلف وسائل الاعلام وبحسب لهجات كل منطقة في تنفيذ حملات التوعية الاعلامية على مخاطر انتشر واستمرار العنف ضد النساء، مثل حملات بشأن التوعية القانونية و حملات على الدور الفعال لمراكز مكافحة العنف ضد المرأة ،وحملات اعلامية وبرامج حوارية مستمرة على مدار السنة يتم تصميمها وتنفيذ بدعم الحكومة والمؤسسات الاعلامية خاصة فيما يخص أجراءات مواجهة العنف ضد

المـرأة وبالتنسـيق مـع مديريـات مكافحـة العنـف ضـد المـرأة.

١٦. تبـين مـن خـلال المقابـلات أن هنـاك مشـكلة كبـيرة في مجـال الوعـي المجتمعـي حـول ممارسـات العنـف في المجتمـع، وهـذا مـا يتطلـب تطويـر قـدرات الفتيـان والفتيـات في المراحـل الدراسـية المختلفـة بالعنـف الاسري، باجـراءات الوقايـة مـن العنـف الاسري، بالتوعيـة القانونيـة لمواجهـة العنـف ضـد النسـاء والفتيـان مـن خـلال أعـداد مناهـج تربويـة تواكـب التطـورات المجتمعيـة.

١٧. وفقـا للمعلومـات والمقابـلات فـان هنـاك حاجـة مهمـة لمراجعـة بعـض الاجـراءات التـي تسـبب في عرقلـة تنفيـذ القانـون او عـدم تطبيقـه بالشـكل السـليم وتتمثـل في لجـان المصالحـة المجتمعيـة ، أذ يتطلـب تنفيـذ حمـلات منـاصرة لتفعيـل دورهـا وزيـادة اعـداد المختصـين فيهـا واشراكهـم في دورات تدريبيـة تخصصيـة لـكي يكونـوا عوامـل مسـاعدة عـلى حـل المشـاكل وتقليـل العنـف الناتـج عـن اللجـوء الى مؤسسـات انفـاذ القانـون.

١٨. لان تطبيـق القانـون يرافقـه مجموعـة مـن الاجـراءات يتطلـب مراجعـة تلـك الاجـراءات ايضـا ومنهـا المكاتـب الاستشـارية لدعـم الاسرة والنسـاء خاصـة التـي بـات وجودهـا شـكلي في بعـض المناطـق وغـير موجـودة في الكثـير مـن المناطـق تقـدم خدماتهـا للمواطنـين، وهـذا يتطلـب حملـة مدافعـة واسـعة النطـاق لتطويـر هـذه الاليـة لتقـدم خدمـات اوسـع مـن خدمـات قبـل الـزواج او للعائلـة في حـال تعرضهـا الى مشـاكل لـكي تقلـل مـن التدخـلات العشـائرية وتكـون عامـلا مسـاعدا لمزيـد مـن الانصـاف للضحايـا .

١٩ . مـع وجـود الكثـير مـن الحلقـات و الاجـراءات التـي تسـبب احيانـا زيـادة ومضاعفـة الاثـار النفسـية للعنـف هـو تأخـر حسـم القضايـا ولذلـك هنـاك حاجـة لتوسـيع صلاحيـة المحقـق القضـائي حتـى يسـاهم في التقليـل مـن الروتـين ويسـتطيع حـل المشـاكل الخاصـة بالعنـف الاسري قبـل وصولهـا الى المحاكـم .

٢٠ . بينـت المقابـلات وايضـا الجلسـات النقاشـية ان هنـاك ضرورة لجعـل اجـراءات التحقيـق والمحاكـم الخاصـة بالعنـف الاسري سريـة لانهـا تخـص حيـاة النـاس وخصوصياتهـم وكثـيرا مـا يكـون سـبب زيـادة او توسـع العنـف بسـبب انتشـار المعلومـات عـن مشـاكل العوائـل خاصـة بوجـود تأثـير كبـير للعـادات والتقاليـد المجتمعيـة

٢١. بمـا أن مـؤشرات زيـادة العنـف وانتشـاره ناتـج وفقـا للعديـد مـن الاراء الى سـوء اسـتخدام اجهـزة الاتصـالات يتطلـب تشـكيل لجنـة مختصـة بأجهـزة الاتصـالات عنـد التحقـق في محتوياتهـا للحفـاظ عـلى خصوصيـات النـاس عندمـا يتـم تقديـم الشـكاوي بخصـوص سـوء اسـتخدام اجهـزة الاتصـالات وأدوات السوشـيال ميديـا.

٢٢ . يتطلـب ان تكـون هنـاك حملـة تنسـيق وتعـاون مسـتمرة بـين مؤسسـات البحـث العلمـي ومراكـز الدراسـات لأجـراء دراسـات مسـتمرة بخصـوص أنتشـار العنـف و اليـات مواجهتـه ومواكبـة الدراسـات للتطـورات الحديثـة في مجـال علـم النفـس و التطـورات الاجتماعيـة وتاثـير التكنولوجيـا .

٢٣. تخصيـص ميزانيـة سـنوية لصنـدوق دعـم المطلقـات ووضـع اليـات محكمـة حتـى يتـم دعـم النسـاء اللـواتي يتعرضـن للطـلاق لأيجـاد معيـل لهـن ولاعوائلهـن ومنـح النسـاء قـروض بسـيطة لـكي يسـتمروا في حياتهـم دون مخاطـر الخـوف مـن تأمـين لقمـة العيـش .

٢٤ . تفعيـل دور القطـاع الخـاص والمصـارف الاهليـة في وضـع برنامـج سـنوي لدعـم النسـاء بمنـح وقـروض قليلـة الفائـدة لـكي يتـم منـح الفرصـة للنسـاء وخاصـة الارامـل وارامـل الحـرب عـلى الحصـول عـلى دعـم كجـزء مـن الانصـاف والدعـم لممارسـة نشـاطات اقتصاديـة فاعلـة .

٢٥ . تاسـيس شرطـة خاصـة باسـم الشرطـة القضائيـة وتدريبهـن وتأهيلهـن عـلى أداء الواجـب لأن هـذا سيسـاعد عـلى تقليـل الروتـين ودعـم عمليـات التحقيـق والاسـتدعاء بشـكل منتظـم .

٢٦ . تكلـف جهـة رسـمية بمسـؤولية تربيـة وتأهيـل الاطفـال الذيـن لا يريدونهـم الابـاء والامهـات بعـد الطـلاق – جهـة تتمتـع بالمصداقيـة والثقـة والدعـم وتعمـل وفـق معايـير دوليـة .

قائمـة بالشـخصيات التـي تـم اجـراء المقابـلات معهـا والاشـارة فقـط الى مسـوؤليتها حفاظـا عـلى خصوصيـة عملهـا والتـي تتضمـن اربعـة عـشرة رجـال واحـدى عـشرة إمـرأة :

1. قاضي تحقيق في محكمة تحقيق حلبجة؛
2. قاضي ... الادعاء العام – دهوك
3. مستشارة قانونية – دهوك
4. مستشار حقوقي - محكمة الاحوال الشخصية في قضاء الشيخان
5. مستشار قانوني في مجلس القضاء، أربيل
6. نائب المدعي العام، السليمانية
7. مستشارة حقوقية - محكمة السليمانية؛
8. مستشارة حقوقية مديرية العنف ضد المرأة - السليمانية
9. حقوقية - السليمانية
10. قاضي الاحوال الشخصية السليمانية
11. قاضي الاحوال الشخصية - السليمانية؛
21. نائب المدعي العام، أربيل
13. نائب المدعي العام، أربيل
14. مستشار الشؤون القانونية في ديوان محافظة حلبجة
15. عضو لجنة المصالحة والإصلاح الاجتماعي، دهوك
16. مستشارة حقوقية دهوك
17. عضوة لجنة المصالحة والإصلاح الاجتماعي، دهوك
81. مستشارة حقوقية في محكمة السليمانية.
19. قاضية - العنف الاسري - اربيل
02. قاضي الادعاء العام - اربيل
21. مستشار حقوقي - حلبجة
22. مستشارة حقوقية – حلبجة
32. قاضية تحقيق - دهوك
42. قاضية الاحوال الشخصية / العنف ضد المرأة – دهوك
25. قاضي تحقيق – دهوك

www.aooiraq.org

info@aooiraq.org

facebook.com/AOOiraq

twitter.com/AOOiraq